موكدة للام والنصب بان مقدرة بعدها كما قالوه في عكسه نحو جيت كي لاقرا
فالحاصل انه ان اراد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما اشكل عليه
ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وان اراد به ما اذا كان الثاني هو الجار
والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر موكدة للام
قبلها كما في عكسه فليتامل من خط ابن قاسم العبادي **قوله** لكيلا تاسوا
قال الدنوشري ماخوذ من الاسا وهو الحزن قال بعضهم والتاسي عند
الايمة ان تنظر الي اساعيرك اي حزنه وانه مثل حزنك فتصبر والاسي
هو الحزن ولا يعجبني هذا وهو عندي ماخوذ من قولهم اسي الجرح والجريح
اي داوي والاسي هو الطبيب المداوي فكان معني التاسي التطيب والتداوي
بالصبر ولو كان علي ما ذهبوا اليه لكان معني التاسي التحزن تقول اسيت اي
حزنت وتاسيت انتهي من سلوان المطالع **قوله** واخراج ما الاستفهامية عن
الصدر قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا لا يلزم
صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا او نصبا كقول ام المومنين اقول ماذا الابن
المرحل المغربي في ذلك رسالة **قوله** ليتقضيني قال الدنوشري هو بسكون اليا
من يتقضيني لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير
تقضيا غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي اي قضا غير اختلاس اي ذي اختلاس
والجار والمجرور ينظر ما متعلقه **قوله** واما حكاية الاخفش الخ قال الدنوشري
مراده منه ان ما موصول حرفي هو والفعل اسم ان ولا مجرور باللام والتقدير
لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتتعين
المصدرية ان ان سبقتها اللام وقوله كما اكدت اللام بمثل الخ هذا مبني علي ان
الكاف اصلية ومثل زايدة موكدة لها في المعني وان كانت الكاف معناها ايهما
او حرفا جارا لها واما اذا قلنا ان الكاف زايدة فهي الموكد واذا قلنا لا زايدة
فلا تاكيد لاحدهما بالاخر فليتامل **قوله** ويجوز الامران الخ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام

احمد

احمد بن قاسم العبادي تنبيه تحصل ان كي اذا تجردت لفظا عن اللام
جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر
الا في الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها ترجح كونها جارة
بمعني اللام وبقي ما اذا تاخرت عنها اللام نحو جيت كي لاقرا فتتعين حينيذ
انها حرف جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز ان تكون هي ناصبة
للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل
بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان تكون كي زايدة لانه لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال
قال ابو حيان واجمعوا علي انها لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية
وما الزايدة واما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن
وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوز الكسايي بمعمول الفعل الذي دخلت
عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل
بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جيت
النحو كي اتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل اي فتقول جيتك كي النحو اتعلم
بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسايي في المسيلتين **قوله** في الابتدا قال
الدنوشري لو حذف في لكان احسن كما لا يخفي وفي قوله فتكون الخ مسامحة
وكذا في ما ياتي فايدة ان المصدرية الداخلة علي الماضي والامر وهما المصدرية
مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا علي معني البتة ومن زعم ان لهما
معني فعليه بيانه وقد يقال الجواب انه يكفي في صدق حد الحرف عليها دلالتها
علي الاستقبال حين دخولها علي المضارع فان صدق الحد علي افراد المحدود هو
بالاطلاق العام دون الدوام ومعني الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول
في وقت ما انتهي ولك ان تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتهما علي السبك
دايما وهي المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتاكيد معني

Copyright © King Saud University